الأمم المتحدة
E/C.20/2025/15
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
Distr.: General
23 May 2025
Arabic
Original: English

لجنة الخبراء المعنيّة بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي

الدورة الخامسة عشرة

نيويورك، 6-8 آب/أغسطس 2025

البند 14 من جدول الأعمال المؤقت*

الأُطر السياساتية والقانونية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالبيانات المرجعية والتكنولوجيات الناشئة

الأطر السياساتية والقانونية، بما في ذلك المسائل المتصلة بالبيانات المرجعية والتكنولوجيات الناشئة

مذكِّرة من الأمانة العامة

تتشرف الأمانة العامة بأن توجّه انتباهَ لجنة الخبراء المعنيّة بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي إلى التقرير الذي أعدَّه الفريق العامل المعنيّ بالأطر السياساتية والقانونية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية، الذي ستتاح إمكانية الاطلاع عليه باللغة التي سيُقدّم بها فقط على الصفحة الشبكية التي تتعهّدها لجنة الخبراء (https://ggim.un.org/meetings/GGIM-committee/15th-session/). ولجنة الخبراء مدعوّةٌ إلى الإحاطة علماً بالتقرير وإبداء رأيها فيما أحرزه الفريق العامل في معالجة المسائل السياساتية والقانونية في إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، ومنها المسائل المتصلة بالبيانات المرجعية والتكنولوجيات الناشئة.

موجز التقرير

اعتمدت لجنة الخبراء، في دورتها الرابعة عشرة، المعقودة في الفترة من 7 إلى 9 آب/أغسطس 2024، المقرَّر 112/14، الذي أعربت فيه عن تقديرها للأنشطة المضطلع بها والتقدم المحرَز خلال الفترة بين الدورات بقيادة كندا والمملكة العربية السعودية. ولاحظت اللجنة التقدّم المحرَز بشأن الورقة المفاهيمية المعنونة "تسخير البيانات الجغرافية المكانية خدمةً للصالح العام"، وشجّعت الفريق العامل على مواصلة

* E/C.20/2025/1.

170625 020625 25-08135 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

تحليل المسائل السياساتية والقانونية المعقدة مع إيلاء اهتمام خاص لتأثير التكنولوجيات والاتجاهات الناشئة على إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي، واستكشاف الأطر القانونية والتنظيمية المناسبة بالتشاور مع الدول الأعضاء والشركاء.

ولاحظت لجنة الخبراء أيضاً التقدّم المحرَز فيما يتعلق بإعداد الورقة المعنونة "بيانات مرجعية وملائمة للغرض المنشود لمواجهة الأزمات"، ورحّبت بإجراء عملية التشاور العالمية الواسعة النطاق المقبلة بعد الدورة الرابعة عشرة للجنة الخبراء بهدف تقديم الورقة إلى لجنة الخبراء في دورتها الخامسة عشرة، في آب/أغسطس 2025. ورحّبت لجنة الخبراء بالدعوة إلى انعقاد الاجتماع الحضوري الثالث للفريق العامل، الذي ستستضيفه المملكة العربية السعودية في الرياض في تشرين الأول/أكتوبر 2025، وشجّعت الدول الأعضاء، ولا سيما دول المنطقة، على اغتنام الفرصة للعمل معاً لضمان وجود أطر قانونية وتنظيمية قوية لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية بفعالية.

ويقدّم الفريق العامل في هذا التقرير معلومات عن التقدم المحرَز في أنشطته خلال الفترة بين الدورات بشأن المسائل السياساتية والقانونية في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، مع إيلاء اهتمام خاص لتأثير التكنولوجيات والاتجاهات الناشئة وتحديد موضع المعلومات الجغرافية المكانية لمواجهة التحديات العالمية. ويحتوي التقرير على تفاصيل إعداد المنجزات المستهدفة الرئيسية المقدَّمة كوثائق معلومات أساسية للمناقشة والتوجيه والإقرار مِن قبل لجنة الخبراء، بشأن البيانات المرجعية للأزمات والذكاء الاصطناعي والبيانات الجغرافية المكانية للصالح العام.

وتدعم الورقة المعنونة "بيانات جغرافية مكانية مرجعية للأزمات"، وهي موضوع مشاورات عالمية، مستخدِمي البيانات ومنتجيها في تحديد وتخفيف أثر أوجُه المفاضلة المحتملة التي يمكن أن تنشأ عند الاستجابة لأزمة ما، وتحدّد الاعتبارات السياساتية والقانونية ذات الصلة للدول الأعضاء. واستناداً إلى المنجزات المستهدفة السابقة للفريق العامل، تُبرز الورقة أن نُظم الحوكمة التمكينية، بما في ذلك الأُطر السياساتية والقانونية القوية والترتيبات المؤسسية، هي شروط مسبقة ضرورية للثقة في البيانات المرجعية للاستجابة لأزمة ما. وأخيراً، تقدّم الورقة إرشادات لمستخدِمي البيانات ومقدّميها لتحديد الثغرات في الحوكمة فيما يتعلق بالبيانات المرجعية في تطبيقات الأزمات لتعزيز الشفافية وتخفيف أثر أوُجه المفاضلة في سمات البيانات الأساسية.

ولمعالجة المقرَّر 112/14 بشأن مواصلة "تحليل المسائل السياساتية والقانونية المعقدة"، يقدّم الفريق العامل ورقةً مفاهيمية عن معالجة الآثار المحتملة على قطاع المعلومات الجغرافية المكانية بشأن وضع إطار قانوني وتنظيمي للذكاء الاصطناعي والتي تُبرز الحاجة إلى إطار استراتيجي لضمان أن الأُطر القانونية والتنظيمية الناشئة الخاصة بالذكاء الاصطناعي تتضمن بشكل وافٍ المتطلبات الفريدة للقطاع المذكور. وهي تحدّد الإجراءات ذات الأولوية، مثل تحديد اللوائح التنظيمية القائمة، وتحليل التأثير على حالات استخدام المعلومات الجغرافية المكانية، وتيسير التشاور مع أصحاب المصلحة وتعزيز التواصل الاستباقي مع واضعي السياسات وتطوير القدرة على الامتثال والتكيف. وجرى أيضاً تقديم "بيان حشد لقطاع الجغرافيا المكانية بشأن وضع إطار قانوني وتنظيمي للذكاء الاصطناعي"، مع التركيز على الحاجة الملحّة لوضع لوائح تنظيمية واضحة وأخلاقية وشاملة للذكاء الاصطناعي لأغراض قطاع المعلومات الجغرافية المكانية، يتضمّن دعوةً للعمل الجماعي لتعزيز الشفافية وصَوْن حقوق الإنسان وتعظيم إمكانات الابتكار في الذكاء الاصطناعي لأغراض الجغرافيا المكانية. ويرافق البيان "استعراض للوائح التنظيمية العالمية للذكاء

الاصطناعي في التطبيقات الجغرافية المكانية"، الذي يعرض المشهد التنظيمي المتطور، ويلخص التطورات في مختلف المناطق، ويدعم اتخاذ قرارات مستنيرة وتجانساً تنظيمياً فيما بين الدول الأعضاء.

وفي أعقاب اعتماد الدول الأعضاء في أيلول/سبتمبر 2024 لميثاق المستقبل ومرفقيه: التعاهد الرقمي العالمي وإعلان الأجيال المقبلة، عدّل الفريق العامل ورقته المفاهيمية الحالية بشأن "تسخير البيانات الجغرافية المكانية خدمةً للصالح العام" لتوفير روابط أقوى بين إدارة المعلومات الجغرافية المكانية والتعاهد الرقمي العالمي والتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتقدَّم الورقة المفاهيمية المحدَّثة للعلم كوثيقة معلومات أساسية للتقرير.

ويتضمن التقرير أيضاً تفاصيل الأولويات المقبلة للفريق العامل وخطة عمله للفترة 2025-2027 التي تهدف إلى مواصلة مساعدة الدول الأعضاء على معالجة القضايا السياساتية والقانونية المعقدة في مجال إدارة المعلومات الجغرافية المكانية، بما في ذلك ما يتعلق بالبيانات المرجعية والتكنولوجيات الناشئة. ويسعى الفريق العامل، كما هو مبيَّن في خطة عمله المحدَّثة، إلى مواصلة العمل مع الدوائر السياساتية والقانونية، فضلاً عن طائفة واسعة من الخبراء في مختلف المجالات. ويهدف الفريق العامل إلى مواصلة الاستجابة للأولويات الرئيسية في بيئة تكنولوجية سريعة التطور، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والمركبات الذاتية القيادة، ويرحّب كذلك بالاعتبارات والآراء من الدول الأعضاء بشأن الأولويات السياساتية والقانونية.